

ماذا يوجد في الحقبة الاقتصادية لتحالف "الطاولة السادسة"؟



ترجمة وتحرير: نون بوست

بطاقة تقرير السياسات الاقتصادية النيوليبرالية مليئة بخيبة الأمل، وليس النجاحات كما يتم الادعاء بعكس ذلك، فلا يمكن أن يكون هناك أسخف من الادعاء بأن النظام الاقتصادي الذي يحرم فيه ما يقرب من نصف سكان العالم من حق الإنسان في الحياة ناجح، خاصة وأن الحطام الذي خلفه هذا النموذج الذي يركز على الاستعمار، وجنون الاستهلاك، والذي يجعل الأغنياء أكثر ثراء؛ يتزايد أكثر فأكثر كل يوم، ناهيك عن دمار جميع قيم مستقبلنا؛ مثل المناخ والتربة والمياه...

أذكر مثل هذا... بعد الوباء؛ انكسرت سلسلة التوريد، وبلغت التكاليف اللوجستية ذروتها، ثم أدت أزمة الغذاء وأزمة الطاقة، التي بلغت ذروتها مع الحرب الروسية الأوكرانية، إلى جر الاقتصاد العالمي نحو طريق مسدود جديد تمامًا. فمن ناحية، هناك المخاض الصعب للاقتصاد العالمي، ومن ناحية أخرى كانت هناك العديد من التطورات في السنوات الأخيرة والتي تعتبر بمثابة مشاعل لعصر جديد تمامًا سيتم فيه إعادة توزيع الأدوار.

من هذا المنظور؛ عندما ننظر إلى مسار الاقتصاد العالمي، فإن عدد أولئك الذين يطالبون بأن النظام الاقتصادي يجب أن يكون الأكثر عدلاً؛ ممكن يتزايد كل يوم، وتحاول تركيا تحديد دور جديد لنفسها في هذا المسعى الجديد للاقتصاد العالمي، مع الأخذ في الاعتبار أن يكون الإنتاج مركز لهذا الدول، فشرعت صناعة الدفاع في مسار جديد من منظور التكنولوجيا الموجهة للتصدير، وتمت تسمية هذا النموذج الاقتصادي التركي باسم "الرحلة الطويلة".

أعلن حزب الشعب الجمهوري وجهة نظر اقتصادية لا تتعدى أن تكون محفوظة، وفضل الحزب الجيد وآخرون اتباع مسار قائم على انتقاد المسار الحالي بدلا من إنتاج السياسة الاقتصادية بدأنا المناقشات الأكثر سخونة حول النموذج الاقتصادي التركي في نهاية عام 2021، وأنا هنا لا أتحدث على الإطلاق عن المناقشات حول الدجاج أو البيض أو الدجاج؛ والتي بدأت مع سياسة خفض أسعار

الفائدة، لأنه بصرف النظر عن موضوع هذه المقالة؛ يمر العالم بعملية اقتصادية لا يمثل فيها $4 = 2 + 2$. لذلك؛ فإن هذا التغيير - بغض النظر عن الاقتصاد التركي - رصد مجرد تنفيذ سياسة سعر الفائدة مع سمعته كمقترح المعارضة للسياسة الاقتصادية العالمية والذي تحول إلى موضوع لنقاش في التحول الاقتصادي العالمي لهذه السياسات، والتي يتوقع أن توجد لها صيغة مفهومة في تركيا.

البحث وخيبة الأمل

تسببت الاضطرابات الاقتصادية العالمية التي حدثت بعد الوباء في العديد من الآلام الاقتصادية مثل أزمات العملة في تركيا. في الواقع؛ بدأ البحث عن إدارة اقتصادية مختلفة في تركيا لأول مرة في الظهور في الآداب العامة، وذلك بعد فترة كبيرة جدًا من الانقطاع عن ذلك، وقد نجحت أحزاب المعارضة في تحويل الصعوبات المعيشية وتكاليف المعيشة إلى سياسة استقطابية، لكن الرئيس رجب طيب أردوغان تمكن من عكس العملية بتحركات قللت من الخسائر في القوة الشرائية الناجمة عن ضغط التضخم الصعب الذي كانت تمر به تركيا.

ومع زيادة عدد الدول التي لا تستطيع حل مشكلة التضخم مع زيادة الاهتمام بالسياسة، فإن السياسة الاقتصادية لتركيا لم تخلق البطالة على الرغم من إعاقة التضخم في مثل هذه الفترة، وأدت زيادة الإنتاج، وإنشاء سجلات في الصادرات والتوظيف، إلى بداية استجابة إيجابية لدى المواطنين. ومع اختفاء ضغط سعر الصرف، فإن التحول إلى ضغط أكثر استقرارًا جعل التجارة ممكنة، كما أظهر وصول الإغاثة المتوقعة في التضخم اعتبارًا من عام 2023 صحة السياسة المتبعة، وفي حين أن هذا هو نجاح تحالف الشعب من جهة، إلا أنه يمكن وصفه بأنه فشل المعارضة من جهة أخرى.

بشكل عام؛ أعلن حزب الشعب الجمهوري وجهة نظر اقتصادية لا تتعدى أن تكون محفوظة، وفضل الحزب الجيد وآخرون اتباع مسار قائم على انتقاد المسار الحالي بدلا من إنتاج السياسة الاقتصادية. ولكن الأهم من كل ذلك؛ كان الإحباط الأساسي لأعضاء الطاولة المكونة من ستة أحزاب هو الخلافات التي كانت بينهم حول المرشح الرئاسي.

دع أردوغان يذهب وسننظر في بقية سياسته

من الضروري تقييم ما إذا كانت هناك سياسة اقتصادية مشتركة على طاولة الأطراف الستة. في هذا السياق؛ يعد تحسين الوضع الاقتصادي شرطا ذا أولوية؛ حيث يتم التعبير عن هذا الشرط على أنه نهاية النظام الحالي. وفي التقرير الذي أعدته الأحزاب الستة؛ هناك شرط أساسي لتحقيق إصلاح جذري في الاقتصاد من خلال النظام البرلماني، كما لو أن الإجراءات التي مرت على الاقتصاد التركي خلال فترة الحكومات الائتلافية لم تحدث أبدًا. وقد وعدوا أنهم إذا أصبحوا الحكومة بإنشاء لجنة للكشف عن الأضرار على الفور، ثم سيتم إنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ثم سيتم إنشاء منظمة التخطيط الإستراتيجي، وسيتم تعزيز الهيكل المؤسسي للبنك المركزي... والقائمة تطول، ولكن عندما يتم فحص التقرير من بدايته إلى نهايته؛ فلا يوجد انتقاد جوهري للحكومة ولا اقتراح سياسة اقتصادية واعدة للمواطن؛ حيث يتم إنشاء اللجان والمجالس باستمرار، ولكن للأسف لا يوجد محتوى من حيث اقتراح مجموعة السياسات. كما دعا محافظ البنك المركزي السابق - الذي وجه المواطنين لشراء العملات الأجنبية بالقول "هذه فرصة شراء" أثناء أزمات سعر الصرف التي حدثت - في نهاية التقرير إلى إجراء انتخابات مبكرة، وألقى اللوم على سعر الصرف والحكومة.



ماذا يوجد في الحقبة الاقتصادية للمعارضة؟

يجدر الحديث عن هذه؛ فبطبيعة الحال، فإن الأحزاب السياسية التي تشكل طاولة الأحزاب الستة لديها خطة عمل بشأن الاقتصاد، وهو ما ينعكس في الكتيبات والتقارير الخاصة بها. لكن الغالبية العظمى من هذه الخطط المنشورة تتكون من جمل نمطية، فالاقتصاد هو العلوم الإنسانية، ويجسد مباشرة العنصر البشري. لذلك؛ يجدر التأكيد على أن وجود معلومات في الاقتصاد العالمي - والتي ليست ديناميكية بما يكفي لاحتواء ديناميكية التغيير والتحول في البشر في جيناتها - ليست موجهة نحو الحيا؛ حيث إن الاضطراب الاقتصادي العالمي الذي يشهده العالم الفترة الحالية هو أفضل مثال على ذلك. لقد أدرك العالم بأسره أنه لا يمكن التغلب على كل مشكلة تضخم من خلال رفع أسعار الفائدة، أو كان من المفهوم بوضوح شديد أن العناصر التي تؤدي إلى التضخم يمكن أن تتغير أيضًا، لذلك يجب أيضًا مراجعة طرق التدخل. نحن نبحث عن مثل هذه الفترة التي يتزايد فيها البحث عن حكم بديل على نطاق عالمي، ولكن للأسف ليس لدى المعارضة أجندة اقتصادية مبتكرة، فالسياسة الاقتصادية القائمة فقط على انتقاد السياسات الاقتصادية للحكومة لا تجد استجابة في المجتمع. ومن الحقائق أيضًا أن الفهم القائم على النقد فقط يخيب آمال المواطنين الذين اقتربوا في البداية من المعارضة لمعرفة ما إذا كان يمكن أن يحدث.

في الآونة الأخيرة؛ تم أعلنت طاولة الستة على الجمهور "مذكرة تفاهم السياسات المشتركة"، والتي تبدأ ببعض الأهداف الأساسية للاقتصاد الكلي، ولكن عندما قرأت مقدمة النص؛ شعرت للحظة أن جدول الستة يدعم النموذج الاقتصادي التركي، لأن التحول القائم على الاستثمار والعمالة والإنتاجية والتكنولوجيا يعطي الأولوية لبعض الأهداف مثل النمو والصادرات. لكن في وقت لاحق؛ عندما قرأت أن مؤسسات الدولة التي فقدت مصداقيتها كانت مستهدفة من قبل نفس المجموعة مرة أخرى، عدت إلى الحقيقة، لأن مذكرة التفاهم - التي لا يمكن أن تحصل على القوة اللازمة - تغلق صندوق الثروة، ويعطي صندوق تأمين ودائع الادخار التركي - أيًا كان ما يعنيه ذلك - وظيفته الرئيسية، ويعدل نظام معهد الإحصاء التركي، والذي تحاول المذكرة مرة أخرى تشويه سمعته. وبالمثل، يزعمون أنهم سيمنحون الأفضلية للبنك المركزي التركي، الذي كانوا يحاولون إزالته كل يوم على مدار العامين الماضيين، ومع هذا

النص؛ كان التشويه الذي أحدثوه عن قصد.

التأمين على الطالب وهو في العمل يتم تغطيته من قبل الدولة

أردت أيضًا أن نلقي نظرة على أهداف السياسة النقدية، وهناك قال التقرير مرة أخرى: "أتساءل؟: قلت بعبارة أخرى؛ لا يسعني إلا أن أتساءل عما إذا كان جدول الستة يدعم بالفعل النموذج الاقتصادي التركي ولا يمكنهم التعبير عنه، لأن التقرير يتحدث عن تكوين السياسة المالية لدعم مكافحة التضخم. وعبارة أخرى؛ يقول إن السياسة النقدية وحدها لا تكفي لمكافحة التضخم، ويقولون إنهم سينفذون هذه السياسة التي تطبقها الحكومة منذ عامين. هذا يبدو كأنه مزحة، فعندما قرأت التعبيرات عن أهمية الادخار وتحول ثقافة المستهلك؛ توصلت الآن إلى نتيجة محددة: إنهم بالتأكيد يدعمون النموذج الاقتصادي التركي في السر. لن أذهب دون أن أقول إنه لأمر مؤسف للغاية بشأن التصريحات المقدمة بشأن الميزانية العامة وعلى الرغم من حقيقة أن الجمهور أظهر نجاحا غير مسبوق في تاريخ الجمهورية مع عبء الفائدة المفروضة.

لم تذكرنا مذكرة التفاهم للجدول الستة بمشروع آخر مألوف لنا جميعا وهو قيد التنفيذ بالفعل؛ مثل بناء مركز مالي في اسطنبول، وأثناء سرد مقترحات السياسة المتعلقة بزيادة الأعمال مثل رأس المال الاستثماري والشركات الناشئة والمستثمرين الملاك، أعتقد أنهم لم يفحصوا وثيقة إستراتيجية المبادرة الوطنية للتكنولوجيا، فمعظم هؤلاء المستهدفين لمؤسسات مثل وكالة التنظيم والرقابة المصرفية ومجلس أسواق رأس المال هم في الواقع مشاريع جارية.

وفي الوقت الذي يدعي النص فيه أنه سيحل المشاكل الهيكلية للبطالة؛ فإنه يؤكد أيضًا على أنه سيتم توجيه الشباب إلى التكنولوجيا والبرمجيات، وأعتقد أنه لم يفحص حتى واحد منهم مشروع مليون مطور برامج، ولا يسعني إلا أن أذكر أن مقترحات السياسة العامة الواردة في مذكرة التفاهم والمقدمة كأهداف قد نفذت بالفعل.

إنهم لا يدركون حتى الخطوات التي اتخذتها تركيا في التعليم المهني من أجل مواءمته مع كل من البنية التحتية للأجهزة التكنولوجية وخطوط الصناعة والأعمال. هل لم يعرفوا أيضًا الخطوات المتخذة لجمع الطلاب مع أماكن العمل في فرص التدريب في كل من المدارس الثانوية والمدارس المهنية والتي يستفيد منها 1.8 مليون طالب تعليم مهني؟ هناك مفهوم يسمى تطبيق مكان العمل الآن، ولكن هل سمعت عن ذلك؟ هل أيضًا لا تعرف أن التأمين على الطالب وهو في العمل يتم تغطيته من قبل الدولة؟

ورغم أنني أقول إن الحكومات المحلية يجب أن تلعب دورًا أكثر نشاطًا في سياسات التوظيف؛ فلا أعتقد أن العديد من البلديات في تركيا تعرف ما يمكن أن تفعله من خلال براعة مكاتب التوظيف، لكنهم حاولوا لفت الانتباه إلى النقطة الأخيرة التي تم التوصل إليها في توظيف الأشخاص المرتبطين ببعض الأحزاب السياسية والمنظمات الإرهابية في بعض الحكومات المحلية، وهو أيضًا موضوع منفصل للنقاش.

وبينما تنتقد المعارضة الحكومة على تكوين الاستيراد والتصدير، فماذا ستفعل بدلا من ذلك؟ وعندما تقول إن الطاقة باهظة الثمن، فماذا ستفعل خطوة بخطوة عندما تأتي إلى المسؤولية لتقليل الاعتماد الخارجي على الطاقة؟ وأثناء انتقاد السياسات الزراعية بلغة ثقيلة؛ فماذا ستكون خطة عملكم للزراعة التركية عند استلامكم المسؤولية؟ وعندما تقول "هناك نمو في الاقتصاد، ولكنه ليس مستقرًا، هناك إشكالية في تكوين النمو"؛ فماذا ستكون سياسة النمو في البلاد عند وصولكم؟ وأثناء انتقاد التعليم، والصحة، وإضفاء الطابع المؤسسي، والقانون؛ فبأي طريقة ومتى ستحقق المكاسب في هذه الأمور؟ لسوء الحظ؛ لا يوجد بيان أو تقرير أو شرح أو دراسة حيث يمكنك العثور بوضوح على إجابة لهذه الأسئلة. ومع ذلك؛ فإن الحكومة لديها أعمال ملموسة للإجابة على كل هذه الأسئلة اليوم وغداً.

إذا قلنا أن مشروع مذكرة التفاهم مليء بإجراءات ومشاريع حكومة حزب العدالة والتنمية التي استمرت 20 عامًا، فصدقوني؛ نحن لا نبالغ. والقضية التي تقلقني حقا هو أنه أنني كخبير اقتصادي - وأسمحوا لي أن أقول كشخص يعرف أيضا مشاكل تركيا الاقتصادية عن كثب - فإنني أرى أن الأحزاب الستة ليست في الحقيقة على دراية كاملة بمشاكل الاقتصاد التركي. لذلك؛ فإن بعض السياسات المقترحة في مذكرة التفاهم هي إما إجراءات واستثمارات تم إجراؤها وإنجازها، أو مشاريع جارية. كنت أتوقع منهم تقديم تحديد أوضح للمشاكل ومقترحات أكثر وضوحًا وتفصيلاً في مجال السياسة العامة.

ماذا في حقيبة الحكومة؟

يتعامل تحالف الشعب؛ من ناحية مع مشاكل المواطنين التي تولدت من ضغوط التضخم والآثار المترتبة على الاضطرابات الاقتصادية العالمية، والكهرباء، ودعم الغاز الطبيعي، وتحسين الرواتب، وتنظيم الأسعار، والإسكان الاجتماعي، ومشاريع الإسكان ذات الدخل المتوسط، في حين تحاول التقليل من شأن عصر العلوم الاجتماعية، وإشراك الملايين الذين لا ينتمون إلى "الجرح النازف"، والذي تحول إلى مشكلة كبيرة يتم دفنها في صفحات التاريخ أيضًا. من ناحية أخرى؛ ينظم التحالف المال ورأس المال والأسواق الحقيقية مع الودائع المحمية بالعملة، وسياسات الائتمان الانتقائية، وصندوق ضمان الائتمان، ودعم التصدير والتدابير الاحترازية الكلية. بالإضافة إلى ذلك؛ تستثمر في مستقبل الاقتصاد التركي من خلال حركة التكنولوجيا الوطنية والسيارات المحلية والعناصر النادرة والتنقيب عن الغاز الطبيعي والنفط ومحطة الطاقة النووية والمركبات التي طورتها في صناعة الدفاع. إن الاقتصاد العالمي الأكثر عدلاً ممكن من خلال حل أزمة الغذاء العالمية، وهو يصرخ للعالم بأسره.

الاقتصاد التركي عبارة عن مثلث يتكون من الضرائب المحلية وضرائب الدولة - سعر الفائدة - التضخم، وهو مثلث يحيط بالموظفين والمنطقة الصناعية المنظمة في تركيا

حتى من وجهة نظر المعارضة - التي تقوم على الإستراتيجية الرئيسية "دع الرئيس يذهب وسننظر إلى الباقي" - هناك في الواقع مفارقة، فإذا كان الحل لضغط سعر الصرف والتضخم في الاقتصاد هو زيادة سعر الفائدة، وكان الهدف الرئيسي للرئيس هو الحفاظ على مقعده، فربما كانت الخطوة الأولى التي كان ينبغي عليه اتخاذها هي رفع سعر الفائدة. وبالتالي لم يكن سعر الصرف قد ارتفع كثيرًا، ولم يكن التضخم قد زاد، وكان سيدخل الانتخابات بشكل مريح للغاية؛ فلماذا لم يكن هذا المسار مفضلًا؟ الإجابة على هذا السؤال مخفية في بداية هذه المقالة، وهو أن تركيا تفعل الشيء الصعب؛ حيث إنها تحاول التغلب على مشكلة عجز الحساب الجاري من خلال النمو والإنتاج، وهذا المسار ليس بهذه السهولة، بل هو طريق شائك، وطويل. لذلك؛ الصبر مطلوب.

كان الاقتصاد التركي عبارة عن مثلث يتكون من الضرائب المحلية وضرائب الدولة - سعر الفائدة - التضخم، وهو مثلث يحيط بالموظفين؛ والمنطقة الصناعية المنظمة في تركيا، ولكنه تطور نحو التصنيع المتوسط الجديد والإنتاج التكنولوجي العالي في بناء التجارة الخارجية والطاقة والتكنولوجيا وصناعة الدفاع، والتي بدورها طورت من المشاريع التي تعتمد على فهم الحالة الاجتماعية فقط رغم أنها حتى لا تراعي أبعاد السياسة.

المصدر: موقع كريتر التركي